

الرَّوْلَةُ فِي الْكُلُّ فَسَقِّهَا وَعَقِبَاتُ أَمَامٍ قِيَامَهَا

تأليف
المستشار الدكتور
يوسف محمود صبح
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون
جامعة الإسلامية بغزة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقْتَلَةِ

ان لفهوم الدولة في الاسلام فلسفة خاصة تميزها عن فلسفة
الدولة في الحضارة الغربية هذه الفلسفة قادت العالم حضارياً لمدة
ألف عام .

وقد استطاع الغرب أن يزحزع المسلمين عن مسرح التاريخ معتمداً في ذلك على نوعين من المفكرين أولهما المؤرخون وثانيهما خبراء العلوم السياسية .

ولم يكن المسلمين في حاجة إلى وضع نظرية أو شرح لتبصير وجود دولتهم في ذلك الوقت . الا أننا في هذا البحث المتواضع نتعرض إلى فلسفة الدولة الإسلامية لنتخطى الواقع المؤلم الذي تمر به الأمة الإسلامية وتجزأتها إلى قوميات ، وكل قومية أنشأت لها دولة خاصة بها على غرار الدولة الأوروبية .

كما أن هناك عقبات عديدة تقف حائلاً أمام قيام الدولة الإسلامية ومن أهم هذه العقبات قيام الدول الإسلامية القومية ، والحركات الإسلامية ذاتها ، واحتلافنا - كمسلمين - في العقيدة وخروجنا عن رسالة التوحيد المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

وسوف ندرس في هذا البحث المتواضع الدولة في الإسلام من خلال فصلين نتطرق في الفصل الأول إلى (فلسفة الدولة في الإسلام) وفي الثاني إلى (عقبات في طريق الدولة الإسلامية) .

والله ولي التوفيق ، ، ،

(م ١٩ - حولية)،

الفصل الأول

فلسفة الدولة في الإسلام

ان لمفهوم الدولة في الإسلام فلسفة خاصة ، هذه الفلسفة قادت العالم حضارياً لمدة ألف عام ، وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن فلسفة الدولة في الحضارة الغربية ، والتي بدأت منذ القرن السادس عشر في البروز ولم تتحقق انتصارها إلا في القرن العشرين ، حين حقق الغرب انتصاره بزحزحة المسلمين عن مسرح التاريخ^(١) معتمدين في ذلك على نوعين من المفكرين أولهما المؤرخون الذين يعمدون إلى ذكر الإسلام في بعض جمل وحواشي مختصرة في كتبهم ، وثانيهما خبراء العلوم السياسية الذين يبررون بالعقل السيطرة التي تمكن الغرب من القضاء على الحضارة الإسلامية ، وفي سبيل ذلك استثمروا موارد بشرية ومادية ضخمة لتنفيذ هذا المخطط الرامي إلى تزييف التاريخ ، وتقديم تصور علماني للإنسان ولتطوره التاريخي . فقد استعانا بالدراسات الاستشرافية التي أسست خصيصاً للتغلب إلى أعمق مما تبقى من الجسد الإسلامي ولنخره من الداخل وانضم المبشرون كذلك إلى هذه الخطة وأحرزوا مكتسبات ضخمة للكنيسة^(٢) .

وإذا كانت جذور العلوم السياسية الغربية قد استفادت من علماء

(١) جريدة الأوبزرفر اللندنية ١٩ ديسمبر عام ١٩٧٦ .

(٢) يعترف المسيحيون الآن أن كثيراً من المبشرين ظلوا يخدمون مصالح الغرب الاستعمارية . انظر بيان الدعوة الإسلامية - شامبيس يونيه ١٩٧٦ والمنشور في مجلة أمباكت اللندنية صفحة ١٢ - ٢٥ . نوڤمبر ١٩٧٦ .

ال المسلمين في عصر الانتقال من عصور الظلم إلى عصر النهضة^(٣) إلا أن الغرب يتنكر لذلك وينسب الفضل إلى فلاسفة اليونان وهو شديد الحذر من أي اختلاط بال المسلمين أو الإسلام مدعيا ارتباطه المباشر باليونانيين القدماء ، مزورا بكنيسة العصور الوسطى وأوروبا الأقطاع إلى أوروبا القوميات في نهاية الأمر والسؤال المطروح الآن : إذا كان لكل حضارة فكر سياسي ، فما هو الفكر السياسي الذي واكب حضارة ألف عام للمسلمين ؟ إن الرد على هذا السؤال بسيط ومعقد في نفس الوقت أن القوة السياسية والقيادة لم تكن من الأمور الجديدة والمذهلة للMuslimين بصفة عامة وللمثقفين بصفة خاصة .

كما لم تكن قوة المسلمين السياسية لتحتاج إلى تبرير . وكان عامة المسلمين ومفكروهم يعرفون أن السلطة السياسية من أساسيات الإسلام الجوهرية .

ولم يكونوا ليتصوروا لحظة واحدة ، أن يصبح الإسلام أو يصبحوا هم خارج دائرة النظام السياسي ، والحقيقة أن سنة رسول الله ﷺ تطلبت منهم أن يقيموا نظاما سياسيا ، لأنه لا يمكن فهم الإسلام أو ممارسته بدون وجود مثل هذا النظام .

ولم يكن المسلمون في حاجة إلى وضع نظرية أو شرح لتبرير وجود ذلك النظام فالسلطة السياسية كانت باقية وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية استمر ، والدفاع عن الدولة الإسلامية والمسلمين في عقيدتهم ، لذلك لم يبال المسلمون كثيرا بتحول منصب الخلافة إلى حكم وراثي وبالتالي إلى ملكي ، فالحاكم كان لا يزال يسمى نفسه خليفة ، بالرغم من أنه لم يعد يمثل ذلك الحكم المتفاني العادل الذي عرفه صدر الإسلام ، فكان الحكم حتى عصور متاخرة يحوز على الاعتراف والطاعة باعتباره

(٣) راجع رسالتنا في الرأي العام وأثره على طريقة وضع الدساتير.

أميرًا للمؤمنين ، وبصفته رئيساً للدولة الإسلامية فرئيسه عامة في الدين والدنيا ، قوامها النظر في المصالح وتدبير شؤون الأمة ، وحراسة الدين ، وسياسة الدنيا . وهي ضرب من الملك خاص بالإسلام لم يكن في سواه من قبل ، وهي من قبيل السلطة الشاملة فتحمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي ، في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها . وهي مقيدة بقوانين دينية شرعية ، يسوس الخليفة بها أمته الإسلامية ، ويحمل الناس على أحكامها بالنيابة عن رسول الله ﷺ إن هذا الوضع في الإسلام يغير تماماً فكرة الفصل بين الكنيسة والدولة تلك الفكرة التي سادت الفكر السياسي الغربي وتطوره . إن المسيحيين الأوائل كانوا في إطار نظامي رهبانى وليس في إطار نظام سياسى أو عسكري أو مدنى لقد كانوا يطیعون السلطة الرومانية في كل الأمور تقربياً ، وفي نهاية الأمر حدثت المواجهة بين الكنيسة والدولة حول الحدود الفاصلة بين ما هو ديني وما هو ديني . أما الإسلام ، فعلى العكس من هذا ، بدأ يتحدى السلطة الرائجة في ذلك الوقت وقام بإنشاء أنظمة مستقلة مدنية وعسكرية وادارية ، وقام بالقضاء على الهزيمة بمعارضيه ، وبارسأء سيادة النظام الإسلامي بصورة لا تقبل المنازعة .

وقد تحقق هذا كله في حياة الرسول ﷺ . وعليه فالامور الدينية والدنيوية لا تمثلان مجالين منفصلين في الإسلام ، ان الحقيقة في الإسلام واحدة لا تتجزأ ، تلك الحقيقة التي تتحول إلى حقائقين بمنظار كل من الكنيسة والدولة المتباعدتين .

ان خلاصة فكرة التوحيد في الإسلام هي المساواة والتضامن والحرية وأن الدولة في المنظور الإسلامي ، هي بذل الجهد لتحويل هذه المبادئ المثالية إلى حقائق في منظور الزمان والمكان . وهي

الإمل ل لتحقيق تلك المبادئ في إطار تنظيم بشري محدد (٤) .

مما تقدم يتضح لنا أن فكرة الدولة في الإسلام مختلفة ، وبصورة أساسية ، عن فكرة الدولة القومية الحديثة ، ان هذين النوعين ليسا شيئا واحدا . وليس هناك من رابط مشترك يربط بينهما . حيث أن الإسلام يقيم دولته كادة للمهدى الالهى . نجد أن الدولة القومية تنشأ في أساسها لهدف مغاير تماما . وهو استبعاد الله واحلال المصالح القومية مكانه . تلك المصالح التي يقررها ويغيرها العقل البشري . وعليه فان الهدف الأعلى للدولة القومية لا يعترف بأي قيمة أخلاقية ، اللهم الا القيم الدينية المحسنة ، ومثل هذه القيم لا تتمتع بالدوار والثبات مثلا هي عارية من القبول العالمي ، فهي تختلف من دولة قومية إلى أخرى . بل ان دولة قومية واحدة تستخدم فيما مختلفة في الأحوال المختلفة ، وفقا لمقتضيات المصلحة القومية في كل حالة على حدة . وليس من المدهش ، والحالة هذه أن نجد أن العلاقات الدولية بين مختلف الدول القومية هي في حقيقتها صراع لاجل القوة والنفوذ ، عن طريق استخدام القوة ، ولاجل المزيد من القوة (٥) .

ولقد قيل الكثير حول الوضع الحالى للمناطق الإسلامية في العالم المعاصر . لكن الحقيقة هي أن العالم الإسلامي مجزء إلى قوميات وكل قومية ، أنشأت لها دولة خاصة بها على غرار الدول الأوروبية ما عدا المناطق التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال أو الحكم الاستعماري . ان الدولة القومية المسلمة لا تختلف جوهريا عن

(4) Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religious Thought in Islam, Lahore, Ashraf, 1971, p. 154.

(5) H. J. Morgenthau, Politics Among Nations, N.Y, Knopf 1948.

الدول القومية الأخرى . ان دولنا بنفس الأسلوب تماما مسلمة بأفرادها المواطنين ، ولكنها غير مسلمة ببنيتها السياسية القائمة على أساس الدولة القومية اللا اسلامية . ان القومية الاقليمية هي بعينها نقىض الاسلام ، ولذلك يجب علينا أن نواجه الموقف ونعرف بالحقيقة التي لا سبيل الى الجحود بها : وهى أنه لا وجود اليوم لتجسد سياسي للإسلام . بل أن فترتنا هذا لا تزال استمرارا لفترة الاستعمار الأوروبي . وذلك لأن السكان المسلمين لا يزالون منقسمين الى مواطنى دول قومية – فبدلا من أن تحكمنا أوروبا بصورة مباشرة – فإن الحكم لا يزال بأيدي المؤسسات التي أقامها الأوروبيون وتديرها النخبة المسلمة المحلية التي تشارك أوروبا نظرتها العلمانية الع隘وية تجاه العالم والحياة . وهذا هو السبب في أننا نستطيع أن نقول بدون أدنى مبالغة إننا أوربيون وأننا لا نزال خاضعين لنوع من الاستعمار الغربي ، وهو جزء من الاقتصاد العالمي الرأسمالي . إننا الآن أسرى مستقلون للحضارة الغربية . كل هذا يحدث الآن وب ERA كل من يريد أن يرى ويتأمل . ومع ذلك فإن الدول الإسلامية المختلفة لا ترى منه شيئا ، أو أنها في تخافها الراهنة ، ليس لها القدرة البصرية على رؤيتها ، أو على دراسته ، أو على ملحوظته مع أن لديها في الأحكام الكلية الإسلامية ذخيرة هائلة وزادا كبرى من روابط الأخوة الإسلامية ، حيث تغلب أخوة اليمان كل رابطة سواها في نطاق تكوين الدولة الإسلامية . وهذه الدولة التي قامت في القرآن السابع الميلادي قامت على أساس استهداف وتحقيق المجتمع الفاضل . فهي لا تميز بين القوميات المختلفة ، ولا تفرق بين الأمم المختلفة بسبب الجنسية ، حتى تحقق شرط الإسلام بها . إذ أن صلة الإسلام تسمى على صلة الجنسية ، وتسمى على صلة النسب وتسمى على صلة العشيرة . وذلك لأن هذه الصلات تبعد عاربة عن **الفائدة والغير** : إذا تجردت عن صلة اليمان : والدولة

الاسلامية لا تقوم بداخلها الحدود السياسية أيضا ، لأن المؤمنين أمة واحدة . وقد تشكلت الدولة الاسلامية على هذا الاساس ، فرئاسة الدولة فيها واحدة وهي تسوس شئون الدنيا على أساس أنها هي السلطة المركزية التي تباشر وظائفها في المجتمع الاسلامي كله ، يغض النظر عن تعدد القوميات فيه ، أو اختلاف الأقطار والأقاليم ، أو قيام موانع الطبيعة الجغرافية . ولقد قامت فلسفة الدولة في الاسلام على أساس أن يكون مجتمع المسلمين هو المجتمع الفاضل الذي تتحقق فيه أساس العدالة والمساواة والمعاملة بالمثل والشوري والأخلاق لا بالنسبة للمسلمين وحدهم ، ولكن بالنسبة إلى المخالفين في الدين أيضا . فلقد قامت على علاقة انسانية في الاسلام على أساس من العدالة واعتبار الناس جميعا سواء ، وأنه لا تفاضل بينهم أمام الأحكام وان كان ثمة تفاضل في الأعمال وفي الجزاء عليها ، ان خيرا فخير ، وان شرا فشرا ، ونصول القرآن في ذلك كثيرة ومتضارفة .

ولعل خير دليل على ذلك قوله تعالى : « ولا يجرمنكم شأن
قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتفوي » وقوله تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا كونوا قواليين بالقسط شهداء الله ولو على أنفسكم »
وقوله سبحانه : (أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ
بِالْعَدْلِ وَالْمُسْكِنِ) .

وقد تفرع عن ذلك أن دعا الاسلام الى قانون عادل في معاملة المسلم لغيره ، سواء أكان مسلما أم غير مسلم ، وسواء كان التعامل بين الأشخاص أو بين الجماعات والدول . ان القواعد الكلية الاسلامية هي تتفق مع الضمير الانساني في أسمى مستوياته . وهي تشتق قوتها من قواعد السلوك العام في المجتمع الفاضل الذي يقرر حق كل انسان في أن يعامل على مقتضى الفضيلة ، وعلى أساس الكرامة الانسانية ، أن تحرير الانسان من الخضوع لغير الله خصوصا مطلقا هو الهدف الأكبر

وعلى الرغم من أن الأخوة الدينية بين المسلمين صلة روحية ،
تشتمل على وحدة العقيدة الدينية الا أن علماء المسلمين في عصور
الاسلام الأولى ، قد اعتبروها المعيار الحاسم في تكوين الدولة الاسلامية
والضابط الختmi الذي يفصل بينها وبين غيرها من المجتمعات الانسانية
التي تدين بغير الاسلام ، فالدولة الاسلامية في تكوينها دولة متحدة ،
على أساس أن حكم الاسلام يسودها ، وأن ولاليته الشخصية تمتد إلى
الأممكار التي يحيا على أقاليمها البشر الذين تربط بينهم الأخوة
الدينية الاسلامية ، وهي لا شك تعدد أول مثال للدولة المتحدة أو
الدولة الفيدرالية التي ظهرت أول صورة لها منذ قرنين فقط في العالم
غير الاسلامي ، وهي الولايات المتحدة الامريكية ، مع وجود الفارق
بين الشكلين شكل الدولة الاسلامية وشكل الولايات المتحدة الامريكية ،
في الأساس التكويني لهيكليهما .

فالدولة الإسلامية تقوم على أساس روحى هو الاخوة الدينية
الإسلامية ، والدولة الأمريكية تقوم على أساس قانونى هو دستور
الولايات المتحدة الأمريكية ، والدولة الإسلامية تستهدف اقامة المجتمع
الفاضل الذى تحكمه القواعد الكلية الإسلامية ، فى حين أن مثل هذا

(٦) نظام الاسلام : الحكم والدولة ، محمد المبارك ، دار الفكر ، ص ٢٢٠

الهدف غير قائم في نظام الدولة الاتحادية المعاصرة التي لا تقوم على أساس الصلة الروحية الدينية^(٧) .

زد على ذلك أن الدولة الإسلامية مقيدة باتخاذ القرآن دستوراً لها وملزمة بالنزول على أحكامه التي لا تقبل تبديلاً ولا تعدلأ ولا تعطيلاً ، فهي بذلك ليست من نوع الحكومات المقيدة المطلقة من كل قيد ، كما أنها ليست من نوع الحكومات القانونية ، لأن الحكومات القانونية تخضع لقوانين وأنظمة يضعها البشر وهم متأثرون بأهوائهم وشهواتهم ، والقوانين والأنظمة التي يضعها البشر قابلة للتتعديل والتعديل والالغاء اذا ما قصت بذلك أهواء البشر وشهوتهم . أما أحكام القرآن فهي من عند الله ، وهي خالدة إلى الأبد لا تتماشي أهواء الحكام ولا أهواء المحكومين ، وإنما تعديل بين الفريقين وتوفى كلاً حقه في حدود العدل الخالص مع حفظ مصلحة الجماعة ، « ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون »^(٨) .

« يا ذاود انا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلوك عن سبيل الله »^(٩) .

ان تراكمات القرنين الماضيين في تاريخنا كمسلمين ، أفقدتنا القدرة على السيطرة السياسية ، كما فقدنا القدرة العقلية لادرار العالم من حولنا ، لقد أصبنا بفجوة في تجربتنا لصنع التاريخ ، وكذلك أصبنا بفجوة في معرفتنا ، فلو قدر للحضارة الإسلامية أن تستمر في دورها

(٧) القانون الدولي في الشريعة الإسلامية : الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٨) سورة الجاثية آية : ١٨ .

(٩) سورة من آية : ٢٧ .

المهيمين ، خلال القرنين الماضيين ، لكن قد وضعنا علومنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من العلوم المتطورة . أليس علماء المسلمين من أمثال ابن رشد والامام الغزالى وابن تيمية وابن خلدون وغيرهم في جميع العلوم والفنون والأداب قاموا بأعمال رائدة في هذه المجالات العلمية ، لقد قام الغرب في غيابنا عن التاريخ بوضع علم الاقتصاد ، وذلك لتبصير السلوك الاقتصادي الغربي وجعله معقولاً وتحویله إلى علم عميق صعب الفهم . كما أفرز الغرب من جعبته العلوم السياسية . هذا العلم لم يكن له وجود قبل قرن واحد من الآن . وحتى منذ خمسين سنة لم يكن هذا العلم له وجود في أي جامعة من جامعات أوروبا وأمريكا ، لكن الغرب أوجده المتخصصين وأغدق عليهم من الأموال لكي يقدموا النظرية التي تبرر النظام الذي يعتنقه . واستمدوا أصوله من أفكار أفلاطون ، وأرسطو ، وأوغسطين ، وأكوبيانس ، ومكيافيللي ، ودانتي ، وهوبز ، ولوك ، وروسو ، وبينتام ، وماركس ، وجون ستيفارت مل ، ثم تأتي أوصاف الدولة العظيمة المعاصرة كالولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، والاتحاد السوفيتي وعدة دول أخرى ، وأخيراً تأتي المكتبة المعاصرة الراخنة التي وضعت لتكريس المفاهيم التحليلية (١٠) .

وما قدمناه عن علم الاقتصاد الغربي والعلوم السياسية الغربية ينطبق على سائر الفروع المعرفية الغربية ، وقد جرت أمتنا الإسلامية لاهثة وراء دروب المعرفة الغربية ، لتحمل بها مشاكل مجتمعنا الإسلامي ، الا أننا فشلنا في ذلك والسبب يعود إلى أن هذه النماذج نمت وترعرعت في ظل الحضارة الغربية عنا وفى مجتمع

(10) W. J. M. Mackenzie, *Politics and Social Science*, London, Pelican 1967, p. 57.

وثقافة غربيين ووسط اناس غرباء . بل لازلنا مكبلين بقيود الدول الاسلامية القومية ، في الوقت الذي أصبح فيه نجم الدولة القومية في الأفول ، كنتيجة حتمية لازدياد العلاقات بين التجمعات الانسانية ، ورسوخ المشاعر بوجود الترابط والتكافل بينها ، واستقلال الشعوب التي كانت مستعمرة أو خاضعة في الماضي ، والتقدير السريع الحاسم في شئون المواصلات ، وأساليب الاتصال في ميادين الثقافة والأفكار ، وفي شئون الانتاج ، وفي شئون الاقتصاد ، وفي شئون الصناعة ، والتطور الثوري في صناعة الأسلحة وفي غزو الفضاء ، كل ذلك وغيره من الأسباب يدعو الأمم والشعوب إلى اجتياز مرحلة التجمع في شكل الدولة ، إلى مرحلة أخرى من مراحل التجمع تكون أوسع نطاقاً وأكثر قدرة ، وأقوى دفاعاً وقناعة من تجمع الدول كما هو قائم الآن . ولا شك أيضاً أن الصراع العقائدي الذي يدور الآن في أرجاء المعمورة بين المذاهب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة يؤدي بطبيعته إلى انقسام شعوب المعمورة وأممها إلى معسكرات مختلفة يعادى بعضها بعضاً . لذلك مما الدرك لدى بعض الشعوب والأمم بوجوب التجمع في صور تغاير صور الدولة بعناصرها التكوينية الحالية ، وبوجوب التعديل في عنصر السيادة الذاتية ، وقامت في السنوات القليلة الماضية ، جهود ترمي إلى زيادة رقة التجمع ، والعمل على توحيد الشعوب في شكل آخر غير شكل الدولة . وقد ترتب على هذه الجهد تقدم محسوس نحو تحقيق هذا الهدف . على أن هذا التقدم يبدو أكثر وضوحاً في أوروبا عنه في غيرها من القارات . ففي أوروبا قامت بالفعل تجمعات لا يمكن أن تخفي مغزاها ولعل أهمها في الوقت الحاضر ، قيام السوق الأوروبية المشتركة والتي يدور الحوار

في داخل السوق إلى دعم الوحدة الاقتصادية بالوحدة السياسية (١١) .
 لكي تبدو أوربا في شكل قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية تقوم بدور حاسم في تكافؤ موازين القوى بين كتلة الدول الشيوعية وكتلة الدول غير الشيوعية ، وعلى الأخص في ميدان الصراع النموي . كذلك قامت تجمعات بين دول أمريكا في (بونت دل أست) تهدف إلى إقامة تعاون فعال فيما بينها في ميدان الاقتصاد والسياسة . والتجمع الواسع قائم أيضاً بين دول الكتلة الشرقية على مستوى الدولة . أما الدول الإسلامية فلا تزال متخلفة عن ميدان التوحيد الاقتصادي وميدان الوحدة السياسية نتيجة للجهود التي يبذلها الاستعمار الاقتصادي الجديد . ولنختلف الدول الإسلامية عن النظر في الفكرة الأصلية التي قامت على أساسها الدولة الإسلامية . أن من الجهل القول بأن الدين الإسلامي يدعو الناس فقط ليعملوا لآخرتهم ، بل أنه يدعوهم للعمل لدنياهם قبل آخرتهم بل أنه يرتب الحياة الأخرى على ما يعلمه المرء في حياته الدنيا . فهو دنيا قبل أن يكون دينا ، وهو أولى قبل أن يكون آخرة ، وإذا كان الإسلام قد حد للناس حدودا لا يتعدونها ، ووضع لهم أحكاماً الزمام اتبعها فإنه لم يسلبهم حرية العمل ، ولم يملك عليهم كل أمرهم ، بل ترك لهم أن يفكروا في أنفسهم وأن يدبروا حياتهم وأن يعملا بوسائلهم ، وترك لهم أن ينظموا أنفسهم وأن يراعوا مصالحهم الخاصة والع العامة ، وأن يعودوا يستقيهم ما يشاؤون من الخطط التي تؤدي إلى رقيهم وأسعادهم وتفوقهم .

ونستطيع أن نقول في غير تجفونز : إن الإسلام ترك للبشر الحرية الكاملة فيما يأخذون وما يدعون ، ولم يقيدهم إلا بأن تكون حياتهم قائمة

(١١) راجع في ذلك محاضرات الدكتور حسين خلاف عن التكامل الاقتصادي التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٧ م .

على الفضائل حتى يحيوا حياة فاضلة تسودها العدالة والمساواة والحب والتضامن وغير ذلك من المبادئ الإنسانية العليا التي جاء بها الإسلام والتي يدعى العالم كله أنه يعمل لتحقيقها ولن يستطيع أن يتحققها بعد أن انسلخ عن الدين واتبع الأهواء والشهوات ، تلك المبادئ التي يتطلع العالم إليها ويعلم أن صلاحته يتوقف عليها ، تلك المبادئ التي نسميتها إنسانية وما عرفها أهل الأرض إلا عن طريق السماء ورسالات الأنبياء^(١٢) . فهل نتعظ كمسلمين وكدول إسلامية ونعمل على بناء الدولة الإسلامية التي أرادها الله لنا .



(١٢) راجع الأستاذ عبد القادر عودة ، *المال والحكم في الإسلام* ، المرجع السابق .

الفصل الثاني

عقبات عن طريق دولة الاسلام

ان من اول هذه العقبات وأهمها التي تتعارض قيام الدولة فى الاسلام ، كما أرادها الله سبحانه وتعالى لاستخلاف المسلمين فى الحكم تعود الى قيام الدول الاسلامية القومية ، والتى يربو عددها اليوم على اثنين وأربعين دولة ، والتى كانت خاضعة للاستعمار الاجنبى باشكاله المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى ، ولقد تحررت منه شكليا وبالاسلوب والطريقة التى حددتها الاستعمار الغربى لهذه الدول . فكل منها الان يستقل باقليمه وشعبه ، وسيادته وجنسيته ولغته وغير ذلك من خصائص الدولة المستقلة . ولا تجمع بينها تلك الروابط الاسلامية القائمة على وحدة الدولة الاسلامية .

وهي تختلف من حيث نظم الحكم . ذلك أن بعضها دول ملکية ، وبعضها الآخر يتبع النظام الجمهوري ، ولبعضها الآخر مجالس ثورية ، كما تختلف في أشكال الحكم فيها ، فبعض هذه النظم تحد نظما مطلقة ، وبعضها يعد نظما دكتاتورية وبعضها نظما رياضية ، وبعضها نظما دستورية برلمانية ، أو دستورية غير برلمانية ، وتختلف كذلك في سياساتها ، وتكلاتها ، ولا توجد ثمة رابطة خاصة تربط بينها بل ان بعضها قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع البعض الآخر ، وبعضها يحارب البعض الآخر بشراسة وبأساليب غير انسانية . وان تعاونها مع بعضها البعض لا يعود عن كونه تعاون قائم بين دول مستقلة ذات سيادة بصفة عامة . وهى لا تختلف جوهريا عن كل الدول القومية الأخرى . بل لا تتبادل المنافع الاقتصادية بينها ، بل اننا نجد داخل هذه الدول من المسلمين يموتون جوعا ، وفي الوقت نفسه نجد دولا

آخر لا تعرف مصرفًا لأموالها ، الا الاليداع في المصارف الأجنبية
بالرغم من مخاطر ضياعها .

وازاء هذا الوضع المظلم التي تمر به أمتنا الإسلامية ، حيث
تواجه تحديا خطيرا ، علينا - بادىء ذى بدء - أن نكشف للمسلمين
عامة ، عن الطبيعة الحقيقة لمفهوم الدول القومية وبنيتها ووظائفها ،
وأنها لا تستطيع أن تحل أيا من المشكلات التي تواجهها الأمة الإسلامية
ولكن لا ينبغي أن تشجع في الوقت الراهن انهيار الدولة القومية الإسلامية
خشية أن يترك ذلك فراغا يؤدى إلى عدم الاستقرار والفوضى . بل
علينا أن تكون مستعدين من خلال استراتيجية شاملة لهذا التغيير ،
ولابد للمفكرين المسلمين السياسيين من اقتصاديين واجتماعيين أن يقدموا
لجماهير المسلمين صورة المستقبل المطلوب من خلال صياغة مجموعة
جديدة من نماذج الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولابد
أن تكون هذه النماذج جذابة ومقنعة منطقيا . حتى ينطلق جيل
من المسلمين بأكمله يجاهد لتحقيقها واظهارها الى حيز الوجود .

على أن تكون هذه النماذج في نطاق الأحكام والمبادئ الكلية
في الاسم وعلى هدى الاجتهاد القائم على أساس أن الإسلام يجب
أن يظل دن العقل الرشيد ، والدين الذي يصلح لكل زمان ومكان ،
والدين الذي يعمل حسابا للضرورات الاجتماعية المتغيرة . ولقد قال
الشهرستانى فى الملل والنحل ما يلى (نعلم قطعا ويقينا أن الحوادث
والواقع فى العبادات والتصرفات ، مما لا يقبل الحصر والعد ،
ونعلم قطعا أنه لم يرد فى كل حادثة نص ، ولا يتصور هذا أيضا .
والنصوص اذا كانت متناهية والواقع غير متناهية . وملا يتناهى
لا يضبوه ما يتناهى . علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار
حتى يكون مصدر كل ادلة اجتهادا) (١٣) .

(١٣) الشهرستانى : الملل والنحل ، جزء أول ص ٣٤٦ .

لقد اجتهد الكثير من علماء السياسة المسلمين بالكتابة حول القضايا الشعبية الحديثة مثل نظرية الاسلام السياسية والدولة الاسلامية .

ولقد حاول هؤلاء المفكرون أن يصوغوا الاسلام فى اطار العلوم السياسية الغربية . وأن يثبتوا أن الاسلام نظام كامل ولكنهم لم يكشفوا عن مهية النظام نفسه ، ولم يشيروا الى الاسلوب الذى يمكن باستخدامه من الوصول الى دولة الاسلام بصورتها الكاملة الشاملة كحضارة حية نابضة ، تحل مشكلات البشرية وتقودها على الطريق المؤدية الى رضى الله . كما قادت البشرية من غياب العصور المظلمة وحضرت العالم وهذبته . ان من واجبنا كمسلمين وكدول قومية اسلامية أن نقف ونراجع حساباتنا ونحاول أن نفك قيودنا ونضع أنفسنا على طريق القيادة الصحيحة ونتخلص من الحضارة الغربية التى تسلط علينا وناصبتنا العداء ووصلت بنا الى درجة من الانحطاط حتى أصبحت جميع أنظمتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هى من نتاج عصور تخلفنا وتسلط القوى الغربية علينا . ومن واجبنا أن لا نوجه اللوم فى حالنا هذا الى بعضنا البعض كمسلمين ونخلق الصراعات مما بيننا ، لأن الكابوس الجاثم على صدرنا ليس وليد الساعة . بل هو نتاج جملة من الأخطاء التى تراكمت عبر مئات السنين من جراء التخبطات العشوائية التى مارسها أسلافنا في القرون الأخيرة الماضية . ولذلك ليس من مسئوليتنا ولا بامكاننا ، أن نحاول الخروج من هذا المأزق التاريخي بقفزة واحدة . ان أقصى ما نستطيع القيام به هو أن ننشئ منصة قوية لتنطلق منها أجيالنا القادمة نحو نور الله باقامة دولة الاسلام كما أرادها الله لنا وكما بينا فلسفتها في هذا البحث المتواضع .

بغزة والجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وغيرها . كذلك جماعات الشباب المسلم المنتشرة في مختلف الدول مثل جمعيات الشبان المسلمين ،

أما العقبة الثانية التي تواجه قيام الدولة في الإسلام فتعود إلى الحركة الإسلامية ذاتها ، هذه الحركة التي تتكون من عدد كبير من التنظيمات الفرعية التي تتوارد في جميع أنحاء العالم . فمن ناحية الجم تبتدئ هذه التنظيمات الفرعية من الدول القومية الإسلامية وحكوماتها حتى يصل إلى المجموعات الشعبية الصغيرة المجاورة في المساجد المحلية أو المدارس أو الجامعات والمعاهد العليا كذلك توجد المؤسسات الإسلامية مثل الأمانة الإسلامية ، ورابطة العالم الإسلامي ، والمصرف الإسلامي للتنمية ، كما توجد الأحزاب السياسية الإسلامية مثل جماعة الأخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان ومراكز الدراسات الإسلامية مثل جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية وحركة الشبا ب المسلم في جنوب أفريقيا ، فإذا كانت الحركة الإسلامية تعد بمثابة نظام سلوكي ، فإن هذا النظام السلوكي يجب أن يكون لديه أهداف ومبادئ لتنظيم سلوكه وسلوك أعضائه وأن يكون لديه القدرة على مقاومة الضغوط من بيئته المحيطة به . وعلىه يجب أن يكون النظام السلوكي منظماً للغاية ومتكيلاً مع بيئته حتى يستحيل على الآخرين أن يقاوموا قيمه ومعاييره السلوكية . وقد تحقق ذلك بعدة قرون من دعوة الإسلام ، لأن الحركة الإسلامية في ذلك الوقت كانت تتفق من الناحية السلوكية مع مبادئ الإسلام وقيمته ومعتقداته وقد أدى ذلك إلى أن تكون الحركة الإسلامية فعالة ، وحركة تحرك أهدافها ، وحركة تحررية ومتسامحة ، وحركة رحيمة وشفافة وحركة خاشعة إلى الله ، لقد كان سلوك الحركة الإسلامية وسلوك أعضائها جذاباً للغاية حتى أن معظم الشعوب والأفراد الذين اتصلوا بها قد اعتنقوا مصدرها السلوكي وهو الإسلام . والدليل على ذلك أن الإسلام موجود و منتشر في أرجاء كثيرة من العالم لم يفتحها المسلمون قط .
(٢٠ - حولية)

كما أنه انتشر في كثير من الدول انتشاراً منفصلاً عن الانتصارات الحربية الإسلامية فقد انتشر الإسلام بين الشعوب المسيحية في آسيا الغربية ، كما انتشر بين مسيحي أفريقيا ، وبين مسيحي أسبانيا . وانتشر في فارس وأواسط آسيا .

وانتشر الإسلام بين المغول والتتار ، وانتشر في الهند ، وانتشر في الصين في عهد دولة منج ، وفي عهد دولة منشو ، وانتشر في أرخبيل الملايو في جاوه وفي سومطرة وفي بورنيو وفي سيليبس وانتشر في الفلبين ، وانتشر في الصرب ، وانتشر في الجبل الأسود ، وانتشر في روسيا وانتشر بين تتار سiberia . ومن الأمور الظاهرة أن دعاة الإسلام لم يدخلوا بعض هذه الدول فاتحين^(١٤) .

أما اليوم فالحركة الإسلامية لاتزال نظماً سلوكياً ولايزال الإسلام هو المعيمار الأسمى لسلوكها .

ولكن أساليب اتخاذ القرارات ومرانكزها قد أصبحت غير مقيدة على الاطلاق . لدرجة أن أجزاء التنظيم المختلفة تصل إلى قرارات متباعدة ، وتبدى أنماطاً للسلوك واسعة الاختلاف بل ومتعارضة في الواقع الأمر . وكل هذه الأنماط السلوكية الواسعة النطاق تبرر باسم الإسلام . فمثلاً الرأسمالي قد أعاد تفسير تحريم الربا حتى يستمر في قبول النسب الثابتة من الفائدة على أمواله القابلة للقرض . وقد قام الاشتراكي باعادة تفسير الإسلام حتى انه قد اعتبر القرآن الكتاب الأول في الاشتراكية . وقد أصبحت أنواع متباعدة من السلوك اجتماعي والاقتصادي ، والسياسي ، وحتى الشخصي ، توصف بأنها إسلامية .

(١٤) راجع في هذا الشأن كتاب المستشرق توماس أرنولد ، وعنوانه (الدعوة إلى الإسلام) ، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين ، القاهرة ١٩٥٧ .

أن نتائج هذا التباين السلوكي في الحركة الإسلامية واضحة تماماً لدرجة أن الكثير من الأفراد المسلمين في سلوكهم ، وعاداتهم ، وأخلاقهم ومعيشتهم ، وممارساتهم لهنهم ومنفعتهم ، قليلاً ما يختلفون عن معاصرיהם من غير المسلمين . وأنه من الواضح أن الذي حدث هو أن القيم والمعايير السلوكية المنتسبة إلى نظام أخلاقي وأسلوب معيشة مختلف أساساً ، قد تسربت إلى الحركة الإسلامية(١٥) .

فجميع العلوم الاجتماعية الغربية تعكس نظماً اجتماعية غربية وليس لها علاقة أو صلة ما بال المسلمين ، أو بالاسلام . ولو أننا اعتنقنا العلوم الاجتماعية الغربية وقمنا بتطبيقها فاننا تكون غير جادين في انتتمائنا للإسلام . أن الأولوية الأولى للحركة الإسلامية يجب أن تكون لتطوير نظام متكامل لفروع المعرفة الأكاديمية ، من علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع ولإعداد المخططات العملية البديلة الصالحة لحضارة المستقبل الإسلامية . أن غياب هذه الفروع المعرفية عن إطار العلوم الإسلامية هو السبب الأساسي في هذه الفجوة ، التي لا تزداد إلا اتساعاً بين التزام المسلمين بعقيدة الإسلام ، وبين تكرييمهم العقلي والعملي والفعلي لأنظمة اجتماعية ، اقتصادية وسياسية نابعة عن أصول غريبة عن الإسلام ، فالذى يلاحظ الآن في سلوك المسلمين هو أن اعتقادهم بسمو تعاليم الإسلام لا يكون مقروراً بالسلوك والممارسة الفعلية ، وذلك لأن اعتقادهم لم يتعزز بالإيمان الراسخ الواعى بسمو ما يعتقدون فيه ، لأن العقيدة في الإسلام هي الإيمان والإيمان يدفع النفس المؤمنة إلى السلوك وهذا السلوك هو طريق المؤمن إلى الشريعة والشريعة هي العمل الصالح والعمل الصالح هو

(15) Kalim Siddiqui, Towards a New Destiny, London, News and Media 1974.

كل ما يصلح شأن الأمة في الدنيا من الاعداد والاستعداد في جميع
مجالات الحياة .

ان الحركة الاسلامية العالمية النطاق ، هي وتنظيماتها الفرعية ،
تحتاج الى ارساء تقاليد عقلانية جديدة في الفكر ، ووضع خطط
عملية ، وتحديد أهداف حضارية بنوعيها القصير والطويل الأمد .
وحالما يتم تطور هذا الاطار المطلوب ، فإنه سوف يشكل شبكة
معلومات توحد الحركة الاسلامية في اتحاد متماسك قوى يجمعها
الهدف الواحد ، لإقامة دولة الاسلام كما أرادها الله أن تكون ، والتي
ستصبح غير قابلة للتحدي أو الهزيمة . ان غرس الایمان في نفوس
المسلمين بالاسلوب الذي أشرنا اليه في الباب الأول من هذا البحث
سيدفعهم تلقائيا الى تكريس أفضل مواردهم لبعث الحضارة الاسلامية
في صورة أنظمة اجتماعية حقيقة وحة وديناميكية ونامية ومزدهرة .
والى أن يحدث ذلك سوف يستمر العالم في تجاهلنا كقوة عالمية
أرادها الله لهداية البشرية ورفع الظلم والجور اللذين تتخطى فيهما .

اما العقبة الثالثة التي تواجه قيام دولة الاسلام فتعود الى
اختلافنا في العقيدة وخروجنا عن رسالة التوحيد المستمدة من كتاب
الله وسنة رسوله ، وافساح المجال للخلافات السياسية والمذاهب
الفكرية ، وتحكيم العقل فيما لا قدرة له عليه ، سببا في تفرق
الأمة الاسلامية وضعفها وعجزها عن حل مشاكلها ، وبناء دولتها
العالمية فبدون العقيدة لا يستطيع الاسلام أن يرسى دعائمه دولته ،
لأن الأمور الروحانية وهي الایمان والأمور الديوية التي يمثلها
العمل الصالح لا يمثلان مجالين منفصلين في الاسلام . لأن الاتجاه
الذهني الشخصي القائم بعمل ما ، هو الذي يحدد نوعية ذلك العمل
مهما كان دينيويا في مضمونه ، ان الخلفية الذهنية ، الغائبة عن
الانظار هي التي تقرر طبيعة عمل ما في نهاية الامر . فيخدو

العمل دنيويا ، بل نجسا ، لو قام به فاعله بمعزل عن حقائق الایمان والعمل لنفسه سيكون دينيا روحانيا لو كانت حقائق الایمان هي التي ألهمت فاعله بالقيام به . لأن الحقيقة في الاسلام واحدة لا تتجرأ والحقيقة هي مهما كانت الزاوية التي رأيت من خلالها⁽¹⁶⁾ . أن هذه النقطة ذات بعد غاية في العمق . ان اختلافنا في العقيدة حتما سيؤدي الى اختلافنا في العمل .

فالوحدة التي يقوم عليها العمل هو الانسان ، والانسان هو ذلك الوجود الذي نراه متحركا في العالم الخارجي ، وهو روح حين نجده يعمل في اطار الهدف النهائي والمثالية لما غرس في هذه الروح من ايمان . فلو تمسكنا بعقيدتنا كأفراد وجماعات لجاء سلوكنا متفقا مع ما جاء به الاسلام من ثورة على الباطل في كل صوره ، وعلى الفساد في جميع مظاهره ، فقضى على المخرافات التي لوثت العقول . وعلى الانحراف الذي شوه الفطر ، كما ثار على العرف الفاسد الذي عطل حرية الفكر واستقلال الارادة . فدمر كل معالم الشر ، ومحاكى كل لون من الوان الفساد واستبدل بها الحقائق التي تهدى العقل ، وتثير الضمير ، وتسمو بالنفس ، لتصل الى أقصى ما قدر لها من الكمال الانساني ، كما استهدف تهذيب الفرد ، وتعاون الجماعة ، وايجاد نظام دولي يقوم على أسس ودعائم ثابتة من العدل والشورى والمساوة والمعاملة بالمثل والأخلاق ، وغايته حراسة دين الله وسياسة دينيا الناس ، والدعوة الى الاخوة الانسانية ، مما يجعل بسلام عام يعيش بنى البشر في ظله في أمان واستقرار . والاسلام لم يستهدف مصلحة ذاتية ، ولا منفعة وطنية ولا ترجيح

(16) Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religious Thought in Islam, Lahore, Ashraf 1971, p. 154.

كفة جماعة على كفة جماعة أخرى ، ولا اىثار مذهب على مذهب ،
وانما كان دعوة عامة لبني البشر من أجل خيرهم ومصلحتهم جميعاً.

هذا وننوه الى أن هذا البحث عن الدولة في الاسلام ، باعتباره
مقدمة لأبحاثنا عن الدولة في الاسلام حيث يتطرق الى فلسفتها
وأهم العقبات أمام قيامها .



المراجع

العربية :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - جريدة الاوبزرفر اللندنية ١٩ ديسمبر عام ١٩٧٦ .
- ٣ - محاضرات الدكتور حسين خلاف عن التكامل الاقتصادي (الدراسات العليا ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة عام ١٩٧٧) .
- ٤ - الدعوة في الإسلام ، للمستشرق توماس أرنولد ، ترجمة الدكتور حسن ابراهيم حسن وعبد المجيد عابدين ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٥ - الرأي العام وأثره على طريقة وضع الدساتير (للمؤلف) .
- ٦ - الشهريستاني : الملل والنحل . جزء أول ص ٣٤٦ .
- ٧ - القانون الدولي في الشريعة الإسلامية الدكتور حامد سلطان .
- ٨ - نظام الإسلام - الحكم والدولة - محمد المبارك دار الفكر ،

: جنی
جنبی

1. Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religions Thought in Islam, Lahore, Ashraf, 1971, p. 154.
2. H. J. Morgenthau, Politics Among Nations, N. Y. Knopf 1948.
3. W. J. M. Mackenzie, Politics and Social Science, London, Pelican 1967, p. 57.
4. Kalim Siddiqui, Towards a New Destiny, London, News and Media 1974.
5. Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religions Thought in Islam, Lahore, Ashraf, 1971, p. 154.